التخطيط التر جمي والسياسة اللغوية في الوطن العربي

أ.شعيب مقنونيف
جامعة تلمسان

تحاول هذه المداخلة، مساءلة الفعل الترجمي المنصب على الإنتاج الفكري، هل هو في زمن العولمة هذا، حيث انصهار الحدود وزوالها، يتّجه ضمن تحقيق الإنتاج الذي غدا شرطا حتميا و وجوديا للاستمرار والحيوية؟ أم أنّ هذا الانفتاح أصبح الآن يتطلب آلية تتجاوز الترجمة إلى آلية عولمة اللغة.

وبمعنى آخر لماذا هذا الفعل الترجمي وحركيته؟ وما هي دوافعه وتداعياته؟ أ هو لكسب المعرفة أم للهيمنة وقيادة العالم؟ أ هو جسر عبور إلى الثقافات؟ أم حوار هو ومطية للخروج من العزلة؟ أهو مقياس للمنزلة الحضارية أم وسيلة تأهيل مستمر في ألفية تميّزت بزحم التداخل الحضاري على جميع المستويات المعرفية؟، ويتصدّره تعدّد اللغات التي فرضها التواصل المعلوماتي، ممّا يثير إشكال ترجمة المصطلحات والتي أساسا وظيفتها التنظيم والتوجيه والتسمية المتولّدة معانيها من المسار التاريخي والسياق الثقافي والسياسي والاقتصادي..

لذا تبحث هذه المداخلة في مدى نجاعة التخطيط الترجمي، وحتمية تنظيم مهنة الترجمة ضمن سياسة لغوية متفتحة وواضحة ومحددة في الوطن العربي.

1. الترجمة نوع من أنواع الإنتاج الفكري

إن الترجمة نوع من أنواع الإنتاج الفكري، والبحث يفضل كلمة"إنتاج" على سائر المفردات الأخرى التي كثيرا ما نسمعها تتردد على ألسنة بعض المؤلفين مثل" الوحي"، و"الإلهام"، و"الخلق"، و"الإبداع". فأمثال هذه المفردات تخفي

وراءها مغالطات فادحة، وتعرقل عمل الفكر، فلا بد إذن لمن أراد أن يضع خطة محكمة في الترجمة، من أن ينطلق انطلاقة سليمة.

والترجمة، فضلا عن كونها نوعا من الإنتاج الفكري، هي كذلك نشاط قريب من الأدب وشبيه به. فالمترجم والأديب يتعامل كل واحد منها باللغة التي هي، بهذا الاعتبار، أداة إنتاج، كسائر الأدوات الأخرى المستعملة في الإنتاج الزراعي أو الصناعي. فالأديب والمترجم ليس كل منهما خلاقا، أو مبدعا، أو شخصا فوق البشر يوحي إليه، بل هو فرد من أفراد المجتمع، يعمل في ميدان معين من ميادين الحياة، هو ميدان الإنتاج الفكري. و لهذا نعدّه من عمال الثقافة.

2.خصائص الإنتاج الفكري:

ولكن المشكلة أن المترجم، ومثله مثل الأديب، كان، ولا يزال، مستضعفا في المجتمع العربي، لأن الناس يظنون بأنه غبر منتج. فقد درج المجتمع على أن لا يقيم وزنا إلا لما هو ناتج عن الجهد العضلي.

أما الإنتاج الفكري، فليس فيه كد ولا تعب، ولا عرق جبين، لأن صاحبه قد يظل قي بيته معتكفا، فلا يدري أحدكم جاهد الفكرة المستصعبة، وكم تحايل على العبارة الدقيقة حتى أشرقت في ذهنه، وكم سهر الليالي حتى توصل إلى ما توصل إليه من إنتاج(1).

والمشكلة تتعقد إذا عرفنا بأن المترجم المتفرغ لعمله لا يستطيع أن يقوم بأود عيشه، فيضطر إلى أن يعيش في كنف غيره، كما كان الأمر في عهد الملوك و الأمراء. أو قد يضطر إلى بيع قلمه، فتفرض عليه كتب معينة ليترجمها، و هو في قرار نفسه معتقد بأنها للدعاية أو للشهرة، و أنها من سقط المتاع، و من قبيل الثرثرة التي لا تجدي نفعا.

ولعله من المفيد أن نقارن بين الإنتاج الفكري والإنتاج الصناعي لكي نفهم وضعية المترجم والكاتب على وجه العموم، فهما جيدا.

1.إن المترجم يبذل جهودا لا يقدرها المجتمع حق قدرها، فالمهندس المعماري قد "ينتج" عمارة شامخة، وهذا عمل مُحس وملموس. أما الكاتب، فقد (يتمخض) فكره عن بضع ورقات، فما أحرقها بالمقارنة مع البناية الشامخة المنيفة.

2.إن الكاتب لا ينتج شيئا ينفتح منه المجتمع في الحين و يسّد به الحاجة العاجلة خلافا لرجال الصناعة. و لذلك فهو "لا للحاضر" الذي لا يقر له بالفضل"، بل للمستقبل، فلا يسعه في آخر الأمر إلا أن يلاحظ بأن " بضاعته" بضاعة مزجاة، خاصة إذا كانت الأمية متفشية، وكان الإقبال على شراء الكتب ضعيفا، فيضطر إلى " بيع الشعر في سوق الكساد" كما يقول الشاعر.

3.فضلا عن هذا فإن الكاتب لا يستطيع أن يستهلك البضاعة التي أنتجها خلاف الإسكافي الذي قد ينتفع من الأحذية التي صنعها، و المهندس المعماري قد يسكن في الدار التي بناها(2). أما المترجم، فليس له بعد الإنتاج إلا الصبر والانتظار، لأن الإنتاج سيظل في حكم العدم إذا بقي حبرا على ورق، و لم يصادف رضى الناشر و إقبال الجمهور، و تشجيع الدولة.

4.إن الإنتاج الفكري لا يُقيم بثمن، لأن العناصر المركبة له لا تظهر قيمتها إلا بعد مرور أجيال. إذا لا بد من دراسة الإنتاج و تمحيصه و نقده موضوعيا و أثناء ذلك يكون الكاتب قد فات و مات و أصبح نسيا منسيا. يمكن مثلا تحديد قيمة السيارة تحديدا دقيقا، لأن صانعها يعرف بالضبط ما هي العناصر المركبة لها وكم كلفت. أما في الإنتاج الفكري، فإن " التقييم" لا يكون إلا تقريبيا. كيف السبيل مثلا إلى تحديد عوامل الندرة والابتكار و السبق و الإتقان؟ ولكن المأساة

في كثير من البلاد العربية أن صعوبة تقييم الإنتاج الفكري كثيرا ما أفضت إلى عدم تقييمه أساسا، أي إلى إهماله والتقصير في حق صاحبه.

5.إن الإنتاج الفكري يعتمد على التنويع، فكل فكرة فريدة في نوعها، إذ توضع دائما في ثوب قشيب، فتظهر بوجه جديد. و لو طلبت من مترجم أن يعيد بعد أسبوع أو شهر أو سنة، ترجمة نص من النصوص، فسوف تكون ترجمته جديدة مخالفة لما كانت عليه في الأوذل.. أما الإنتاج الصناعي، فهو قائم على توحيد النموذج، أي أنه ينسج دائما على منوال واحد: فكل نسخة، وكل بضاعة بأختها من غير زيادة و لا نقصان.

6.إن الإنتاج الفكري يساهم في تطوير التكنولوجيا، و لكن رجل الفكر لا يستفيد في عمله إلا قليلا من الوسائل التي و فرتها التكنولوجيا الحديثة. فالمترجم لا يزال إلى يومنا هذا يعتم في معاناته للتجربة الفكرية، و اصطياده للعبارة الدقيقة، لا يزال يعتمد الأساليب المضنية نفسها التي درج عليها الأولون. فهو في عمله شبيه بأصحاب الحرف التقليدية، المستلزمة لكثير من الصبر و الانتباه و التضحية بالوقت والراحة. ولا أظن أن البحوث التي تجري حاليا حول الترجمة باستعمال الآلة سوف تأتي بجديد، اللهم إلا من حيث توفر بعض الوسائل المساعدة.. أما العامل في القطاع الصناعي، فهو المستفيد بالدرجة الأولى من التقدم التكنولوجي، الذي استحدث من أجله آلات توفر عليه كثيرا من الجهد و الوقت.

7.إن العمل الفكري يستغرق إنجازه وقتا طويلا، و قد يستلزم أشهرا وأحيانا سنوات من الجهد المتواصل. و المشكلة أن المترجم لا يتقاضى في أغلب الأحيان أية مكافأة قبل تسلّمه للعمل الذي كلف به. و قد حدث لبعض المترجمين أن جهودهم ذهبت هباء منثورا، لأن الإدارة التي كلفتهم تغيرت وحلت محلها أخرى لا تعترف بما تعهدت به سابقتها. وبذلك يتبين أن ترجمة

كتاب مغامرة كبرى لا يخوضها إلا من يحب هذه المهنة ويضحي بكل شيء في سبيلها.

إن رجل الفكر في كل هذه الحالات مهضوم الحقوق(3). لأنه لا يجني من إنتاجه الثمرة المستحقة، ولأنه يعلم أن إنتاجه سوف يصبح بعد نصف قرن ملكا مشاعا، وسوف يصير نهبا لدور النشر تستغله كيفما تشاء من غير حسيب ولا رقيب، بدعوى أنه صار من التراث الإنساني. وكم من أديب، وكم من مترجم، لم يعرف طوال حياته البؤس و الشقاء.. حتى إذا مات، تحولت بضاعته الكاسدة في حياته إلى كنز لا يفنى بالنسبة إلى بعض تجار الثقافة.

3. ضرورة تنظيم مهنة الترجمة:

و من حسن الحظ أصبحت اليوم في كثير من البلدان الآخذة بأسباب التقدم مهنة محترمة يتعاطاها رجال متفرغون لهذا العمل، و من أسباب ازدهار الترجمة في العصر الحديث، أن المواصلات حطّمت الحواجز التي تفصل بين الأمم و الشعوب، و إن الحاجة الماسة إلى التعارف و التعاون بين الدول استلزمت نشوء ما يسمى بالمهن اللغوية **Carrières linguistiques**. إن طالب اللغات لم يكن يجد مجالا للعمل إلا في التعليم فإذا انحرف عن مهنة التعليم إلى التأليف أو الصحافة، فإن هذا الاختيار كثيرا ما يوقعه في مأزق لا يخرج منه إلا بالرجوع ثانية إلى عمله الأول. أما اليوم فما من وزارة، و ما من مؤسسة، و ما من مصنع من المصانع، و ما من دار من دور النشر، إلا وهي في حاجة اللغوي للعمل فيها، أو كمحرر، أو صحافي، أو مترجم، أو ترجمان، أو دليل سياحي، أو باحث في مركز الوثائق، أو مسؤول عن الاتصال الخارجي و العلاقاتوما إلى ذلك..

إن هذه المهن تحتاج إلى تنظيم، بسبب ما يسودها من فوضى، إذ ليس لها تقليد و لا قوانين تضبطها. و لذا ينبغي العمل من أجل تأسيس اتحادات قومية للمترجمين، كخطوة أولى لتأسيس اتحاد المترجمين العرب. وعلى هذه الاتحادات أن تنضم إلى الفيدرالية الدولية للمترجمين (**Fédération internationale des traducteurs**) وهي من المنظمات غير الحكومية المصنفة في الفئة (أ) لدى اليونسكو. ومن الجدير بالإشارة أن هذه المنظمة لم تسجل إلى يومنا هذا أي طلب للانضمام إليها من طرف البلاد العربية.

و من الأسباب التي حالت دون تنظيم مهنة الترجمة:

1- إن قلة الإطارات في البلاد العربية جعل العديد من المترجمين يهجرون المهنة ويتقلدون مناصب المسؤولية. وفي ذلك خسارة كبرى للثقافة والترجمة.

2 - لا يوجد تخصص في الترجمة، فقد يكلف المترجم ذاته بترجمة نصوص سياسية أو قانونية أو أدبية أو تقنية أو علمية، و لذلك يكون العمل دون المستوى المطلوب.

3- يميل بعض المترجمين إلى تعاطي الترجمة الفورية، و إلى العمل في المؤتمرات الدولية، لأنهم يتقاضون فيها مكافآت مغرية، ولذلك فاتهم ترجمة الكتب، و ما أحوج البلاد العربية إليها، التي تواجه منافسة شديدة، بل هي مهددة بالزوال، خاصة إذا علمنا بأن البلاد العربية تجند كل ما لديها من كفاءات لغوية للعمل في المؤتمرات.

4- إن المترجم كثيرا ما يكون متعدد الخدمات: فهو في الوقت نفسه مسؤول في الإدارة ومترجم، وكاتب، وصحافي، ومحرر. ولهذا فلا يجد الوقت الكافي لتحسين مستواه وقلّما تتوفر في عمله الشروط الأربعة المطلوبة وهي:

الأمانة في النقل، والدّقة في اختيار الكلمة، ووضوح التعبير، والسرعة في الإنجاز (4)

4-تحديد سياسة لغوية واضحة:

قبل الحديث عن حتمية سياسة واضحة في تعليم اللغات، إنه من المفيد الإشارة إلى ما المقصود بالتفتح اللغوي؟؟

كثر الكلام، في أوساط النخبة والساسة منذ زمن ليس بالبعيد، عن الانفتاح أو التفتح، حتى غدت هذه اللفظة مبتذلة وخالية من كل معنى، إذا لم نقل أصبحت تستعمل كسهم يرمى به كل مَن يدافع عن حظوظ اللغة الوطنية، بالتحجر و الانطواء على النّفس.

والواقع أن دعاة التفتح هم المروجون للأنموذج اللغوي والثقافي الفرنسي، بالنسبة للمغرب العربي، وللأنموذج اللغوي والثقافي الأمريكي، ومن خلاله اللغة الإنجليزية، بالنسبة للمشرق العربي، وذلك بطريق غير مباشر، بدلا من ان يعدّوا لغتهم الوطنية هي الأصل و المنطلق لكل عملية تفتح عبر اللغات والحضارات الأخرى.

والمؤكد أن انفتاحنا شطر الحضارات واللغات والثقافات ينبغي أن يكون مدروسا لكي يؤدّي دور المكمّل والمنمّي لثقافتنا ولغتنا، و إلاّ أصبح خطر يهدد سيادتنا وكياننا.

وهذا هو التفتح المنشود، أما الاقتصار على الأخذ من الأنموذج الفرنسي عن طريق لغته، مثلا، أو الأنموذج الأمريكي عن طريق لغته كذلك، فهذا هو التحجر والذوبان.إنه التحجر، لأن فرنسا قد تعدّ متخلفة بالنسبة لبعض الاختصاصات العلمية والتكنولوجية التي نحن في أمس الحاجة إليها في معركة الخروج من التخلّف و مجابهة العولمة. وهو الذوبان للشخصيتنا القومية

والثقافية عندما نستخدم اللغة الفرنسية مثلا على أنها لغة رسمية والتقليل من قيمة اللغة الوطنية. فهذا هو التقليد والذوبان وهو يحول بيننا وبين محاولتنا للخروج من التخلف للانطلاق إلى التنمية الحقيقية.

ولا بدّ من الإشارة إلى تخوف قادة فرنسا السياسيين وبعض النخب من ظاهرة تفشي المفردات، والعبارات الأمريكية والإنجليزية إلى جسم اللغة الفرنسية. لأن استمرار هذا التيار الثقافي الحضاري يخيف قادة الرأي الفرنسيين من السقوط شيئا فشيئا تحت نية الهيمنة الحضارية والغزو الثقافي الأمريكيين. ألم يصرّح ألفرد سوفي (**Alfred Sauvy**) عبر صفحات جريدة "لومند" الفرنسية« إن التبعية اللغوية والثقافية(الحضارية) أشدّ إذلالا من التبعية الاقتصادية؟»(5).

إن هذا التخوف الفرنسي من مغبة الهيمنة الثقافية والحضارية الأمريكية والإنجليزية، كان من الواجب أن يوقظ ضمير كثير من الدول النامية التي تتعامل مع فرنسا(6).

ويبدو أنه من الواجب على السياسيين والمثقفين، على السواء، في الوطن العربي أن يتنبهوا إلى خطر العولمة في شقها الثقافي، وعليهم الأخذ بمفهوم التفاعل الثقافي والحضاري الذي يكون فيه عنصر الأخذ والعطاء.

إن الأخذ البليد، دون العطاء ودون تفاعل، هو استعمار واستلاب ثقافي وحضاري يجعل الإنسان، محروما من ثقافته ولغته وهو في بلاده. هذا الاغتراب يصح ان ينطبق عليه مفهوم الاستغلال إلاّ أن هذا « استغلال ثقافي حضاري يحرم الشعب فيه من استعمال عناصره الثقافية والحضارية الخاصة به»(7)

إن القضاء على مختلف التبعيات الاقتصادية والثقافية واللغوية وإحلال التعاون وفعاليات الأخذ والعطاء محل الهيمنة والاستغلال، هو البديل للظام

دولي فاسد مبني على الفروق بين الأمم في الميادين الاقتصادية والثقافية والحضارية.

و من هنا ندرك الحاجة الماسة إلى سياسة واضحة في تعليم اللغات، فما هي الخطوط العامة لهذه السياسة؟

1- **الإعراب و التعريب:** إن الفكر العربي يستمد رصيده من المفردات والمعاني، أولا عن طريق الإعراب، أي نقل الأفكار من الداخل إلى الخارج، ولذلك يجب تمكين الإنسان العربي من تعلم لغته القومية و إتقانها لكي يستكمل عروبته بالتعبير السليم عن مكنون فكره. ولأمر ما سميت العربية بهذا الاسم: فهي من الإعراب، أي الإفصاح و البيان.. وكذلك فإنه يستمد هذا الرصيد من المفردات والمعاني عن طريق التعريب، و هو معاكس للإعراب. فالتعريب هو نقل الأفكار من الخارج إلى الداخل. وكان يقصد بالتعريب نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية؛ فكلمة " تلفزيون" مثلا تعريب. ثم أصبح يقصد بالتعريب تصحيح الوضع الثقافي المختل بسبب الغزو الاستعماري ومحاولته القضاء على اللغة القومية و إحلال اللغة الأجنبية محلها.ولكن بعد زوال الاستعمار، تحول المقصود بالتعريب هو عكس التعجيم، أي الترجمة من اللغات إلى اللغة العربية. و إذا كان الإعراب يستلزم إتقان اللغة القومية، وإعطاءها الأولوية المطلقة واتخاذها عنوانا للسيادة، فإن التعريب يستلزم هو الآخر تعلم اللغات للتفتح على الثقافة العالمية.

2- **التفتح:** لا يزال العالم العربي يشهد صراعا بين دعاة التفتح والانغلاق. و هو صراع يتخذ في بعض الأحيان أبعادا عقائدية فيبرز على شكل جدال بين التقدميين والرجعيين، و بين أصحاب النظرة المستقبلية و أصحاب النظرة السلفية. و مهما يكن من أمر، فإن التفتح الذي لا يتنكر للتراث، ولا يقطع الصلة بالماضي، هذا النوع من التفتح مفيد للبلاد العربية. و ينبغي أن نتذكر

دائما بأننا في حاجة ماسة إلى لغة متخلصة من كل ما علق بها من العيوب في عهود الانحطاط... لغة طيعة ينسكب فيها الفكر العربي، و تصاغ بها المعاني و تضفى بها شؤون الحياة، و تحل بها سائر المشاكل التي تواجهنا بها تحديات العصر. و على قدر ما نثقف هذه اللغة و نطوعها نكون أقرب إلى النجاح في معركة النمو و التشييد، معركة التنمية الثقافية و الاقتصادية.و الصناعية.

إن هذا التثقيف و التطويع للغة الضاد لا يتأتى إلا عن طريق التفتح العقلاني المبني على أسس صحيحة، و بدون هذا التفتح لن يُصحح الوضع الثقافي المختل و يصان التراث القومي و إقامة حضارة أصيلة.

إن العالم العربي قد توفرت فيه الشروط التي تجعل هذا التفتح أمرا حتميا، فهو يحتل اليوم مكانة مرموقة على عدّة مستويات:

- من حيث اتساعه في الرقعة (من المحيط إلى الخليج).
- من حيث موقعه الجغرافي (حوض البحر الأبيض المتوسط، إفريقيا، آسيا).
- من حيث أنه مهد الحضارات التي تعاقبت في الشرق الأوسط و الأدنى، و المغرب العربي كما أنه مهد الديانات الكبرى التي عرفتها البشرية.
- من حيث الدور الذي يقوم به اليوم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بوصفه أنه يؤدّي دورا أساسيا في القضاء على الاستعمار، وعمل من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

3- **الترجمةَ كهدف وكاختيار سياسي:** هناك مَن ينكر ربط الترجمة بالسياسة ولكن الاهتمام بالتخطيط الترجمي وكذا البحث في السياسات اللغوية يجعلنا نقول إن الخطّة تشتق دائما من الاختيارات السياسية للبلاد، فلا بد من مراعاتها و لا بد كذلك من مراعاة الخصائص القطرية و الأهداف المرسومة في كل قطر من أقطار العالم العربي المترامي الأطراف.

ولكي ندرك علاقة السياسة بالترجمة، ما علينا إلا أن نتذكر بأن الترجمة اتخذها الاستعمار وسيلة لتغلغل **infiltration** و الاستلاب **aliénation** لأن هدفه هو التعرف إلى العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة في البلاد الخاضعة له، لكي يسيطر عليها إلى الأبد.ولذلك توجد لغات " ذات أهمية استراتيجية" Stratégiques langues. فأمثال هذه اللغات أو اللهجات على الأصح، لم تقم بدور كبير من الناحية الحضارية، و لكنها في نظر الاستعمار مهمة جدا، لأنها تسمح له بالتغلغل و استقاء المعلومات المفيدة له .ولذلك عمدت بعض الدول الاستعمارية إلى إنشاء مدارس أو معاهد لتعليم اللغات واللهجات، حتى إن عدد اللغات المدروسة في البعض منها يزيد على السبعين. و بهذه الكيفية يتوفر لهذه الدول مترجمون يوفدون إلى البلدان المستعمرة. وتعطى لهم أحيانا رتب عسكرية كما كان الشأن في الجزائر على عهد الاستعمار. وهكذا فإن أغراض السياسية و حتى العسكرية قد تتدخل لصد الترجمة عن أهدافها السامية. ولا تزال الترجمة متعرضة لهذا الخطر، لأن طبيعة العمل الذي يقوم به المترجم تمكنه من الإطلاع على الأسرار و على المعلومات المفتقدة المطلوبة من قبل جهة أخرى غير التي يعمل لحسابها. قد يقال بأن قواعد الترجمة و قوانينها تفرض عليه أن يحافظ على السر. و لكن الضغوط التي يتعرض لها و الإغراءات المالية التي تأتيه أحيانا من كل صوب قد تجعله ينحرف عن الجادة، و يبيع قلمه و يترجم ما ليس فيه نفع لبني قومه. و الذي قد يشفع له أن سائر المهن الأخرى تتعرض اليوم للضغوط و الإغراءات نفسها، وأن الاحتفاظ بالسر في عصرنا هذا يكاد يكون من المستحيلات، نظرا إلى الوسائل التي وفرتها التكنولوجيا، و نظرا كذلك الى هجرة الكفاءات العلمية من بلد إلى آخر. ومهما يكن من أمر، فإن شعوب العالم الثالث، و شعوب الوطن العربي منها، هدفها من الترجمة ليس هو التغلغل السياسي أو التدخل العسكري، بل هو

التعاون والتفاهم بين الشعوب، والعمل على نقل التكنولوجيا وروائع التراث الثقافي العالمي، والتعريف إلى ما لديها من تراث. وأنها الترجمة في سبيل السلام والوئام وفي سبيل الرقي والتقدم.

وبناءً على كل ما سبق فهناك مبررات حضارية للتعاون مع دول الوطن العربي، ومبررات علمية وتكنولوجية للتفتح على البلدان المتقدمة في مشارق الأرض ومغاربها. كما أن هناك مبررات سياسية واقتصادية وإديولوجية للتعاون فيما بين دول العالم العربي.

4- **خطة العمل**: إن الحالة المثالية التي يُطمح إليها هو أن نتمكن من تعليم جميع اللغات السائدة في البلدان الممتلكة للتكنولوجيا المتطورة، وأن تكون لنا مدارس ومعاهد لتعليم اللغات الحية الكبرى، كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية، والألمانية والروسية، والإيطالية، والصينية، وكذلك اللغات الأخرى السائدة في حوض البحر المتوسط، والعالم الإسلامي والعالم الثالث. ولكن، ما كل ما يتمنى المرء يدركه. ولذلك فلا بد من وضع خطة للعمل، وهذه الخطة إما أن تكون على المدى البعيد، أو على المدى القريب ونظن أن قلة الكفاءات في الترجمة لا تسمح في الوقت الحاضر بوضع خطة للمدى البعيد، بل ينبغي أن نفكر في ما هو عاجل لا آجل، لهذا قد نجد أنفسنا مضطرين للاقتصاد على التعامل (تعريبا وتعجيما) مع اللغات الأربع الكبرى وهي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية، مع إضافة لغة خامسة هي الألمانية.

و بما أن المطلوب هو التخطيط أو وضع خطة للترجمة، فلا بد من التذكير بأن هذا العمل يتم عادة على ثلاث مراحل:

أولا: الخطوة السياسية التي تُحدد فيها الاختيارات الرئيسية المعبرة عن تقاليدنا وقيمنا واحتياجات في الحاضر وتصورنا للمستقبل.

ثانيا: مرحلة وضع الاستراتيجية. والغاية منها صياغة الاختيارات السياسية في مجموعة من الإجراءات لتحديد ما يجب عمله (تحديد الأهداف المنشودة، وتخصيص الاعتمادات المالية وتصور الاحتمالات والطوارئ).

ثالثا: مرحلة التخطيط، أي وضع الخطة العملية. وهنا لا بد من انتهاج طرائق وتوفير الوسائل اللازمة. وينبغي أن يكون التخطيط عملية متواصلة وقابلة للمراجعة وإعادة النظر، تبعا لتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وتبعا كذلك لتطور وسائل العمل(8).

و تكاد تتفق الآراء اليوم على ضرورة التعجيل بتنفيذ خطة ما حتى ولو لم تكن محكمة منسقة.

إن وضع الخطة يعني الانتقال من الدراسات النظرية إلى حيز العمل والتطبيق. ولهذا فإنني، سأتناول- في معرض الحديث عن الخطة- النقاط التالية:

أولا- تحديد الأهداف: قد تختلف الأهداف من قطر عربي إلى آخر، وقد تتفق في الأهداف العامة التي هي التقدّم والرقي، والتفاهم والتعاون مع الشعوب، والاستفادة والإفادة، أما الأهداف الخاصة فإنها تختلف بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي، واختلاف المصالح الاقتصادية والأنظمة السياسية، وغير ذلك من العوامل الأخرى. وحتى لو حصل الاتفاق حول الأهداف الخاصة، فقد يحصل الخلاف عند تحديد الأولويات. فقد ترى دولة عربية أن التعريف بالتراث أهم وأسبق من نقل التكنولوجيا. والحقيقة أن هناك أهداف تخص التعريب، وأهدافا أخرى تخص التعجيم. فالأهداف المتوخاة من التعريب هي: نقل روائع التراث العالمي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز البحث العلمي بتوفير الدراسات الجديدة، وتوعية المواطن بقضايا الساعة، وإثراء مكتبة الأطفال الفقيرة.

أما الأهداف المتوخاة من التعجيم، نذكر: التعريف بالتراث العربي الاسلامي، ونشر الثقافة العربية، والتعريف بالإنتاج الفكري العربي المعاصر، والدفاع عن القضايا القومية(قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، والدعوة إلى عقيدة معينة، والدعاية السياسية، وترويج البضائع والمنتجات الصناعية عن طريق الإشهار**publicité**.(مثل الكتيبات التي تصدر عن المصانع والشركات التجارية بمختلف اللغات) إلى غير ذلك من الأهداف لأخرى.

ثانيا- التكوين: إن تكوين المترجم لا يمكن أن يترك للمصادفة و المجهود الشخصي وقد أصبح من الممكن، بفضل المعلومات التي توفرها اللسانيات وعلم النفس اللغوي أصبح من الممكن اكتشاف المواهب اللغوية في وقت مبكر من العمر، ولهذا ينبغي أن يشجع التلميذ الموهوب للتخصص في دراسة اللغات بعد انتهائه من المرحلة التكميلية مباشرة، وأن تستحدث من أجل هذا الغرض بكالوريا تسمى (بكالوريا فرع اللغات).

إن الذخيرة اللغوية للتلميذ العربي تختلف من قطر إلى أخر ففي بعض الأقطار، لا يتعلم التلميذ في الابتدائي إلا لغة واحدة هي اللغة القومية، بينما نجده في أقطار أخرى يتعلم لغتين. فإذا انتقل إلى المرحلة التكميلية، فإنه بالنسبة للحالة الأولى، يتعلم لغة ثانية وبالنسبة للحالة الأخرى يتعلم لغة ثالثة. وهكذا يتخرج التلميذ من الثانوية أو من الجامعة وهو يتقن لغة بلاده، مع الإلمام بلغة أجنبية أو لغتين. ويبدو أن في هذا النظام إفراطا وتفريطا.. فيه إفراط بالنسبة للأقطار العربية التي تعمم تعليم ثلاث لغات على سائر التلاميذ من غير تمييز منْ له ذوق لغوي سليم، ومنْ لا يفهم إلا لغة الفيزياء والرياضيات. ولا يخفى ما في هذا النظام من هدر للإمكانيات وتبذير في

النفقات، وتضييع للوقت.ومن ناحية أخرى، ففي هذا النظام تفريط بالنسبة للأقطار المقصرة في حق التلاميذ الموهوبين والمتعطشين لتعليم اللغات.

والذي اقترب أن يوجه التلميذ الموهوب إلى فرع اللغات بعد انتهاء المرحلة التكميلية مباشرة وأن يتدرب في هذا الفرع على أحسن الأساليب وأحدثها، مع استعمال المختبرات اللغوية والمسجلات إلخ. فإذا نال شهادة الدراسة الثانوية في اللغات، ففي إمكانه أن يدخل إلى معهد اللغات الأجنبية بالجامعة، ليهيئ على الخيار: إما الإجازة في اللغات أو الإجازة في الترجمة.

وهناك نقاش حاد بين خبراء الترجمة لمعرفة ما إذا كان من المفيد تعليم اللغات الأجنبية للعاملين في مجالات البحث العلمي(9) فبعض الخبراء يرون بأن الترجمة لا ينبغي ان يتعاطاها إلا المتخصصون و المتفرغون لها و أن الباحثين ما عليهم، إذا احتاجوا للترجمات، إلا أن يستعينوا بالمترجمين لملحقين بمراكز البحث العلمي و بذلك تساهم الترجمة في خدمة البحث العلمي. فتعلم اللغات لجميع الباحثين فيه مضيعة للوقت و الجهد و المال، لأن التجربة أثبتت بأن الباحثين الذين يتوصلون إلى درجة الاستفادة من النصوص الأجنبية والنقل منها نقلا أمينا، و لا بأس من الإشارة إلى أن بعض الأفذاذ استطاعوا أن يجمعوا بين التبحر في العلوم و التمرس في أساليب الفصاحة و البيان. و لا بعد هذا من القول بأن التكوين الصحيح يستلزم من المترجم:

1- أن يتقن لغتين؛ زيادة على لغته القومية، لأن مسألة المردود هامة جدا. فالمترجم الذي يشتغل في مؤسسة و لا يتقن إلا لغة أجنبية واحدة، قد يكون مردوده قليلا وضعيفا، فاللغة الثالثة، فضلا عن كونها توفر له مزيدا من العمل، توسع آفاقه و تجعله أكثر إطلاعا على دروب الفكر الملتوية و تشعباته في مختلف اللغات.

2- إن يترجم دائما من اللغة (ب) و (ج) إلى اللغة (أ)، علما بأن(أ) هي اللغة الوطنية و (ب) هي اللغة الأجنبية الأولى. و(ج) هي اللغة الأجنبية الثانية، وقد يتأتى لبعض المترجمين المقتدرين أن يترجموا من (أ) إلى (ب)، ولكن هذا العمل على العموم فيه مضيعة للوقت بسبب ما يستلزمه من البحث والتحقيق، علما بأن مثل هذه الترجمة قلما ترقى إلى المستوى المطلوب. ومن المعلوم أن الترجمة إما أن تكون جيّدة، فتكون صالحة للنشر، وإما أن تكون رديئة، فترفض. وإذا وقعت في منزلة وسطى بين الرداءة والجودة، فإنها ترفض أيضا. ولهذا فمن المستحسن دائما أن تستعين مؤسسة الترجمة بالأجانب، إذا كان العمل من نوع التعميم، وهذا ما تفعله دور الترجمة في بعض البلدان كروسيا ألمانيا. ولهذا يستحسن توسيع نطاق التعاون التقني بين للدول ليشمل الترجمة. ومن هنا ندرك ضرورة الانضمام إلى الفيدرالية الدولية للمترجمين، وهي المنظمة القادرة على توفير ما قد يحتاج إليه المترجم من كفاءات أجنبية في الترجمة.

3-أن يتخصص المترجم في نصوص معينة. ويمكن أن تكون هذه التخصصات بحسب فروع المعرفة وهي: الآداب، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الاقتصادية، وعلوم الطب، والتكنولوجيا.

4-أن يستكمل المترجم تدريبه طوال حياته. وبالمشاركة في الدورات التدريبية. وحضور الندوات مع زملائه في المهنة، والاستعانة بأجدث المعاجم المتخصصة (معاجم المصطلحات التقنية، قواميس المترادفات، والأفكار والمعاني، معاجم الرموز والمختصرات) وعلى المترجم كذلك أن يكون مطلعا على الدراسات التي وضعت حول الترجمة كنظرية، وكممارسة وتطبيق.

ثالثا: تحديد الأولويات: بما أن الحاجة إلى الترجمة ضرورية وماسة، وأنه لا يمكن النهوض بأعبائها من جميع النواحي، فلابد من تحديد الأوليات وترتيبها و تقديم العاجل على الآجل منها.

ففيما يتعلق بالتعريب والتعجيم، أعتقد أن التعريب في الظروف الراهنة أهم. ولا مانع من تخصيص بعض الإمكانيات للتعجيم، من أجل التعريف بالتراث مثلا، أو خدمة قضايا قومية(قضية فلسطين على الخصوص). ولا بد من الإشارة إلى أن التعجيم كثيرا ما يتّخذ وسيلة للدعاية الفارغة من أجل ترجمة الخطب والتقارير واللوائح و القرارات الصادرة من المؤتمرات.

وفيما يتعلق بالترجمة الكتابية و الفورية، فالترجمة الكتابية أهم مع الإشارة إلى ما يهددها من خطر بسبب هجرة المترجمين و تحولهم إلى تراجمة interprètes.

وفيما يخص الأهداف فالذي يبدو لي أن توحيد الأهداف غير ممكن بسبب اتساع العالم العربي، وضرورة مراعاة الظروف والاحتياجات المحلية. فقد تعطي الأولوية لنقل التكنولوجيا في بلد، بينما يرى آخر أن التعريف بالتراث أهم. ومن الجدير بالذكر أن الأهداف المستهجنة في بلد، كالدعاية لنظام قائم **propagande**، ليس لها أي معنى سيئ في بلد آخر. ومهما يكن من أمر، فالأهداف يجب أن ترتب بحسب الأولوية كالآتي:

نقل التكنولوجيا المفيدة للتنمية، خدمة البحث العلمي، نقل روائع التراث العالمي، التعريف بالتراث العربي الإسلامي، خدمة قضايا القومية والدفاع عنها، خدمة الأغراض الاقتصادية إلخ..

رابعا: معايير الاختيار: وهنا أيضا نقع في مشكلة شبيهة بالسابقة، لأن المعايير قد تختلف من بلد لآخر، وقد يكون لهذا الاختلاف ما يبرره. ولعله من المفيد هنا أن ننظر إلى الطريقة التي تتبعها اليونسكو في اختيارها للكتب، علما

بأن الموضوع يندرج في نطاق برنامج اليونسكو للترجمات الأدبية.يتم هذا الاختيار على أساس أن الكتاب ذو قيمة و اعتبار في البلد الذي نشر فيه(10)، ةكيف ومتى نعده من الكتب القيمة؟ قد لا تختلف فيما يتعلق بأمهات الكتب مثل مؤلفات دانتي وسوفوكليس، وغوتيه، والجاحظ. فأمثال هذه الكتب دخلت في تاريخ الأدب العالمي وأصبحت من تراث الإنسانية ولكن ما العمل إذا كان الكتاب قد صدر حديثا ولم يحتل بعد المكان اللائق به في تاريخ الأدب العالمي؟ في مثل هذه الحالة تتجه اليونسكو إلى اللجان القومية التابعة للدول الأعضاء وتطلب منها تزويدها بقوائم الكتب وأسماء المؤلفين الممثلين تمثيلا صحيحا لبلادهم، كما أن اليونسكو تستعين في تقييمها للكتب، بالخبراء العاملين في "المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية" (LECIPSH). فهؤلاء الخبراء المتخصصون في لغة بلد معين و أدبه و ثقافته، يزودون اليونسكو بقائمة الكتب الكلاسيكية والمعاصرة، مع ترتيبها بحسب الأولوية والأهمية الفكرية والاجتماعية والأدبية والثقافية. وكذلك فإن اليونسكو تستعين في الدرجة الثالثة برابطة القلم الدولية **pen international** وخاصة فيما يتعلق بالأدب المعاصر وهناك عامل آخر، ألا وهو المصادفة، فلقد تتاح للمسؤول عن الترجمة، فرصة اللقاء بأحد الناشرين أو أحد الكتاب أو بأحد الأساتذة، فيتمخض اللقاء عن الاتفاق بين الطرفين.

وبما أن اليونسكو قامت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بترجمة ما يزيد على 600 كتاب فقد يكون من المفيد الحصول على قائمة هذه الكتب التي تعرف باسم **collection UNESCO d'œuvres représentatives** وتطلب من مدير برنامج الترجمة، في المنظمة.

ولكن هذا البرنامج كما رأينا خاص بكتب الأدب. وكذلك فلا بد من الالتفات إلى الميادين الأخرى، وهنا أيضا يمكن الاعتماد على اختيار سابق

يقوم بها أحد المجامع العلمية، أو هيئة من الهيئات. وعلى سبيل المثال، فالكتب التي تحصل على جوائز الدولة، أو على جائزة نوبل، قد تستحق الترجمة.

وهناك معيار آخر يمكن الاعتماد عليه، وهو النجاح الذي صادف الكتاب في بلاده أو في العالم. وفهناك كتب رائجة تكتسح الأسواق، ولا تكاد تصدر حتى تترجم إلى مختلف اللغات وهذا النوع من الكتب يعرف باسم **best-sellers**أي الكتب الرائجة. ويوجد دليل يشتمل على الكتب الرائجة في العالم، وناشره(ليبري **libri**) ويعرف باسم:

"Hambourg Francfort – répertoire des livres les plus vendus"

ومعنى ذلك أن الكتاب يعد بضاعة اقتصادية خاضعة لقانون العرض والطلب.

والأطراف المتعاملة هنا هي: المؤلف، والناشر، و المتلقي وإذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية فلا بد عند الاختيار من أخذ العوامل الآتية بعين الاعتبار، وهي عوامل نفسية اقتصادية:

– إمتاع القارئ– إثارة اهتمام الجمهور– تغطية حاجة ماسة – الربح بالنسبة لمؤسسة الترجمة أو بالنسبة للناشر.

والمهم في الموضوع أن تكون طرق الاختيار متعددة، فتارة يعتمد على حصافة الناشر، وتارة أخرى على ذوق المترجم، وطورا آخر على طلب الجمهور وتعطشه للون خاص من الأدب. هذا مع الالتفات إلى سدّ الحاجات الملحة(كتب المطالعة للأطفال مثلا، مؤلفات في التكنولوجيا لضمان التنمية). وكذلك ضرورة التزام الحذر في ما نترجمه، إذ لا يجوز أن نُخدع بالعناوين البراقة، أو بالنجاح الذي صادفه الكتاب في بلد معين، أو انتهاجه أساليب المدح للعرب والمسلمين.

ولا بد في معرض هذا الحديث من حث منظمة أليكسو على القيام بعمل مماثل للعمل الذي تقوم به اليونسكو، بإصدارها دوريا لما يسمى دليل الترجمات **index translations**.

فمثل هذا العمل يساعد في الإطلاع على ما ترجم، لكي لا تضيع الجهود في ترجمته مرة أخرى.

الهوامـــش

1- انظر: حنفي بن عيسى" من أجل نظرية في الإنتاج "، مجلة الثقافة، العدد 12- يناير 1973.

2-J .p sartre : Qu`est-ce que la littérature p : 52 et 53, paris 1948.

3- انظر :مصطفى الفارسي" البلاد العربية و حقوق التأليف"، مجلة الآداب-بيروت- العدد الأول 1982.

4- هذا الاضطراب،قد أشار إليه الدكتور حنفي بن عيسى، رحمه الله، في البحث الذي أعدّه لندوة المترجمين التي نظمها اتحاد المترجمين البلغاريين، بالتعاون مع اليونسكو والفيدرالية الدولية للمترجمين (صوفيا 14 إلى 16 أكتوبر 1979) وعنوان البحث:

La situation des traducteurs dans les pays en voie de développement

5-د.محمود عبد المولى: مقدّماتٌ وأبحاث تتناول علم الاجتماع والايدولوجيا والبحث العلمي والتاريخ واللغة والتراث في الوطن العربي، الدار العربية للكتاب، 1982، ص 158.

6- حمود الذاودي: قضية الغزو الثقافي والحضاري، مجلة الفكر، عدد 8، مايو 1977، ص 63.

7- نفسه : ص 68.

8-راجع كيفية وضع الخطط في كتاب" تعلم لتكون" ص ص 233 - 236 تأليف ايدجار فور وجماعة من الخبراء، ترجمة: الدكتور حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتأليف: الجزائر 1974.

9-انظر: scientific and technical translation and :pp.160 -144 other aspects of the language problem. UNESCO 957

10-نقلا عن الكلمة التي ألقاها السيد مؤنس طه حسين، مدير دائرة الثقافة والاتصال بمنظمة اليونسكو في ملتقى" الترجمة في سبيل التعاون الدولي" بمدينة صوفيا 1979.